



Distr.  
GENERAL

A/39/755  
6 December 1984  
ARABIC  
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
البند ٦٥ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد نغاري كيسيلي ( تشاد )

أولا - مقدمة

١ - أدرج البند المعنون :

" نزع السلاح العام الكامل :

" ( أ ) دراسة عن جميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية :  
تقرير الأمين العام ؛

( ب ) البحث والتطوير العسكريان : تقرير الأمين العام ؛

( ج ) دراسة عن نزع السلاح التقليدي : تقرير الأمين العام ؛

( د ) التدابير الرامية الى توفير المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية :  
تقرير الأمين العام ؛

( هـ ) حظر استحداث ونتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية : تقرير  
مؤتمر نزع السلاح ؛

( و ) حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة : تقرير مؤتمر  
نزع السلاح ؛

( ز ) كبح سباق التسلح البحري : الحد من التسلح البحري وتخفيضه ، وتوسيع  
تدابير الثقة لتشمل البحار والمحيطات : تقرير الأمين العام ؛

( ح ) مساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الاخرى الداخلة في  
منظومة الامم المتحدة في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛

في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين وفقا لقرارى الجمعية العامة ٩٩/٣٧  
وأولياء المؤرخين في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ولقراراتها ١٨٨/٣٨ ألف وجيليم  
ودال وهاء وواوه وطاء وياء المؤرخة في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - وفي الجلسة العامة ٣ المعقودة في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، قررت الجمعية  
العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله إلى  
اللجنة الأولى .

٣ - وقررت اللجنة الأولى ، في جلستها ٢ المعقودة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ،  
أن تجرى مناقشة عامة بشأن بنود نزع السلاح المحالة إليها وهي البنود من ٤٥ إلى ٦٥  
والبند ١٤٢ الذى أحيل إلى اللجنة الأولى من قبل الجمعية العامة في جلستها العامة  
٢٧ المعقودة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ، على أن يعقب ذلك الأدلاء ببيانات عن بنود  
محددة في جدول الأعمال متعلقة بنزع السلاح ثم مواصلة المناقشة العامة ، إذا اقتضى  
الأمر ، وقد جرت المداولات بشأن هذه البنود فيما بين الجلسات ٣ و ٣٦ في الفترة من  
١٧ تشرين الأول / أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ( انظر A/C.1/39/PV.3-36 ) .

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٦٥ ، كان معروضا على اللجنة الأولى الوثائق التالية :

( أ ) تقرير مؤتمر نزع السلاح ( ١ ) ؛

( ب ) تقرير الأمين العام بشأن دراسة عن نزع السلاح التقليدى ( A/39/348 ) ؛

( ج ) تقرير الأمين العام بشأن دراسة عن جميع نواحي مسألة المناطق الخالية  
من الأسلحة النووية ( A/39/400 ) ؛

( د ) تقرير الأمين العام عن كبح سباق التسلح البحرى : الحد من التسلح  
البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير الثقة لتشمل البحار والمحيطات ( A/39/419 ) ؛

( هـ ) تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى توفير معلومات موضوعية عن  
القدرات العسكرية ( A/39/436 ) ؛

( و ) تقرير الأمين العام بشأن دراسة شاملة عن الاستخدام العسكرى للبحر  
والتطهير ( A/39/525 ) ؛

( ز ) مذكرة من الأمين العام عن ساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج  
الآخري الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح  
( A/39/544 ) ؛

( ١ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٧ ( A/39/27 ) .

(ح) تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى توفير المعلومات الموضوعية من القدرات العسكرية (A/39/549)؛

(ط) رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من السجل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة (A/39/162 و Corr.1)؛

(ي) رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من السجل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/39/178)؛

(ك) رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من السجل الدائم لهونغاريا لدى الأمم المتحدة بحيل فيها نص البلاغ الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو المقفولة في بودابست بتاريخ ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٤ (A/39/209-S/16504)؛

(ل) رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من القوائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للمراق لدى الأمم المتحدة (A/39/264)؛

(م) رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من سطلين الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان لدى الأمم المتحدة؛ يحيلون فيها الإعلان المشترك الصادر عن السيد إند براغاندا ورفيسة وزراء الهند والسيد ميغيل دي لا مدريد و رئيس جمهورية المكسيك والسيد جوليوس نيريري و رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة والسيد أولاف بالم و رئيس وزراء السويد إند رياس بايند و توه رئيس وزراء اليونان و السيد راؤول ألفونسين و رئيس جمهورية الأرجنتين و بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ في أقيما صينس ايرس وستوكهولم ودار السلام ومكسيكو ونينوبلسي (A/39/276-S/16587)؛

(ن) رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من السجل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/39/285-S/16600)؛

(س) مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤ موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة (A/39/296-S/16619)؛

(ع) رسالة مؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ موجهة إلى الأمين العام من السجل الدائم لهونغاريا لدى الأمم المتحدة بحيل فيها نص النداء الذي وجهته الدول الأعضاء في معاهدة وارسو إلى الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن عقد معاهدة تتعلق بانتاج الطرزين عن استعمال القوة المسلحة والحفاظ على علاقات التسامح بينهما (A/39/300-S/16617)؛

(ف) رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة يحيل فيها نص اعلان بشأن العلاقات بين الشرق والغرب وتحديد الأسلحة صادر عن اجتماع قمة لندن للاقتصادى المعقود في الفترة من ٧ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ (A/39/305)؛

(ص) رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة (A/39/311-8/16629)؛

(ق) رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة (A/39/314)؛

(ر) رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة ويحيل فيها نصي البيان المتعلق بالخطوط الأساسية لمواصلة تنمية وتكثيف التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي، والاعلان الصادر عن البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والمعنون "المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادي الدولي"، اللذين اعتمدهما المؤتمر الاقتصادي للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي الذي عقد في موسكو في الفترة من ١٢ الى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ (A/39/323)؛

(ش) رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتوفولو لدى الامم المتحدة (A/39/529)؛

(ت) رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة يحيل فيها البلاغ الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة، المعقود في نيويورك في الفترة من ١ الى ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ (A/39/560-S/16773)؛

(ث) رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة (A/39/720)؛

( خ ) رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ وموجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين لهولندا وتشيكوسلوفاكيا لدى الامم المتحدة يحيلان فيها نص البيان المشترك البولندي التشيكوسلوفاكي الموقع في وارسو في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ من قبل وزيرى خارجية جمهوريتي بولندا الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . (A/C.1/39/3)

( ذ ) الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الاول للدول الاطراف في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التفجير في البيئة لاغراض عسكرية اولية اغراض عدائية والمعقود في جنيف في الفترة من ١٠ حتى ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ المصمبنا على طلب ممثل المكسيك ، في الجلسة ٣٦ للجنة الاولى المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ . (A/C.1/39/5)

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروع القرار A/C.1/39/L.11

٥ - في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ قدمت تشيكوسلوفاكيا ، وفنلندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والهند ، وهنغاريا مشروع قرار بعنوان " المؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى " ( A/C.1/39/L.11 ) ، وقد انضم الى مقدمي مشروع القرار فيما بعد أيضا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والولايات المتحدة الامريكية . وقام ممثل فنلندا بعرض مشروع القرار في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر .

٦ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.11 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لاشئ وامتناع عضوين عن التصويت ( انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار ألف ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٢ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوفندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية افريقيا الشعبية ، الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ،

( ٢ ) أوضح وفد مالطة فيما بعد انه كان يعتزم ان يصوت لصالح مشروع القرار .

رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، ساحل العاج ، ، ســان  
تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند،  
السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال،  
العراق ، فانا ، فيانا ، فينيا ، فينيا الاستوائية ، الفلبين ،  
فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا  
الديمقراطية ، كندا ، كوا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو،  
الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالي ، ماليزيا، مدغشقر،  
مصر، المغرب، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ،  
موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند،  
هندوراس، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ،  
اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فنزويلا والمكسيك .

#### باء - مشروع القرار A/C.1/39/L.13

٧- في ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدمت فنلندا مشروع قرار بعنوان " دراسة عن  
جميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية " ( A/C.1/39/L.13 ) ، انضمت  
اليها أيضا في تقديمه فيما بعد رومانيا . وقام ممثل فنلندا بعرض مشروع القرار في  
الجلسة ٣٠ المعقودة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر .

٨- وقدم الأمين العام ، فيما يتعلق بمشروع القرار هذا ، بيانا عن الآثار المترتبة  
عليه في الميزانية البرنامجية ( A/C.1/39/L.73 ) .

٩- واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ،  
مشروع القرار A/C.1/39/L.13 بتصويت مسجل بأغلبية ١٣٥ صوتا مقابل لا شيء وامتناع  
عضوين عن التصويت ( انظر الفقرة ٢٩ من مشروع القرار باء ) . وكانت نتيجة التصويت  
كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ،

الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور،  
المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ،  
اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوفندا ، ايران ( جمهورية -  
الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان،  
.. / ..

البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، فانا ، فيانا ، فينيا ، فينيا الاستوائية ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الهند والولايات المتحدة .

جيم — مشروع القرار A/C.1/39/L.16

١٠ — في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الدانمرك مشروع قرار بعنوان " دراسة عن نزع السلاح التقليدي " ( A/C.1/39/L.16 ) . وقام ممثل الدانمرك بعرض مشروع القرار في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

١١ — وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت الدانمرك تعديلا شفويا للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، التي كان نصها كما يلي :



"تثني على الدراسة وعلى نتائجها الموجهة الى جميع الدول الأعضاء؛"

وذلك ليصبح نصها كما يلي :

"توجه نظر جميع الدول الأعضاء الى الدراسة ونتائجها ؛"

١٢- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/39/L.16 ، بصيغته المعدلة شفويا ، بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار جيم) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٣) :

المؤيدون :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، افندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، برونسي ، دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، فابون ، فانا ، فواتيمالا ، فيانا ، فينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوسا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مد فشر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،

(٣) أوضح وفد الامارات العربية المتحدة والكويت فيما بعد انهما كانا

يعتزمان التصويت لصالح مشروع القرار .

موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ،  
نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ،  
هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ،  
الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضين : لا أحد .

المتنعين : الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، العراق ، قطر ، الكويت ،  
اليمن .

#### دال - مشروع القرار A/C.1/39/L.25

١٣ - وفي ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
وانغولا ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ،  
ومنغوليا ، وهنغاريا مشروع قرار بعنوان " تجميد الأسلحة النووية " ( A/C.1/39/L.25 ) .  
وقام ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعرض مشروع القرار في الجلسة ٤  
المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٤ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ،  
مشروع القرار A/C.1/39/L.25 بتصويت مسجل بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع  
١٣ عضوا عن التصويت ( انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار دال ) . وكانت نتيجة التصويت  
كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ،  
الاردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ،  
اندونيسيا ، انغولا ، اوفندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ،  
ايرلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دارالسلام ،  
بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا  
فاصو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ،  
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية  
الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ،

سرى لانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ،  
سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، قابون ، فانا ، فينيا ،  
فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ،  
كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالي ،  
ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة  
العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ،  
النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ،  
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوفوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسبانيا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ،  
ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ،  
لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ،  
اليابان .

المتنعون : استراليا ، اوروغواى ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ،  
رواندا ، ساحل العاج ، السويد ، الصين ، فواتيمالا ، فيانسا ،  
ليبيريا ، النيجر ، هندوراس .

ها \* - مشروع القرار A/C.1/39/L.34 و Rev.1

١٥ - في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت تشيكوسلوفاكيا وكها مشروع قرار ، بعنوان " مساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح " . وقام ممثل تشيكوسلوفاكيا بعرض مشروع القرار في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفيما يلي نعه :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قرارها ١٨٨/٣٨ يا " ،

" وان تؤكد من جديد ان للامم المتحدة ، وفقا للميثاق ، دورا رئيسيا  
مسؤولية أساسية في ميدان نزع السلاح ، وعلى ذلك ينبغي لها أن تقوم بتدوير  
أكثر نشاطا في هذا الميدان ،

" وان تؤكد من جديد أيضا دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا وحيثا  
للتفاوض المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح ،

" وان تؤكد مرة أخرى العلاقة الوثيقة بين الأمور المتعلقة بالأمن الدولي  
ونزع السلاح ، والاهتمام بالتعاون الوثيق بين وحدات الأمانة العامة التي تتناولها ،

" واقتناعا منها بأنه ينبغي الاستفادة بفعالية بكل السبل الممكنة فسي  
خدمة قضية منع نشوب الحرب ولا سيما الحرب النووية ، وتحقيق نزع السلاح ،

" وان تؤكد من جديد كذلك وجود صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية ،

" واقتناعا منها بأن نزع السلاح سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية الفعالة لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية ، وذلك بالمساهمة في  
تقليل أوجه التفاوت الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفسى  
اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أساس العدالة والانصاف والتعاون ،  
وفي حل المشاكل العالمية الأخرى ،

" واقتناعا منها أيضا بأن هناك علاقة وثيقة بين تنمية التعاون الدولي في  
مختلف الميادين ، مثل التجارة والتنمية الاقتصادية ، واستكشاف الفضاء الخارجي  
واستخدامه ، والحماية البيئية ، والصحة ، ومنع نشوب الحرب ولا سيما الحرب  
النووية ، ومن تحقيق الحد من الأسلحة ونزع السلاح ،

"وان تحيط علماً بمختلف الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة بمقتضى قرارها ١٨٨/٣٨ بـ" بالصورة التي تنعكس بها في تقرير الأمين العام (٤) ،

"وان تحيط علماً أيضاً بالأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح والاحتفال بأسبوع نزع السلاح التي تنعكس في تقارير الأمين العام ذات الصلة (٥) ،

"وان تحيط علماً بتقرير لجنة البرامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين (٦) ،

١- تعهد تأكيد دعوتها الى الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الى أن تزيد من توسيع نطاق مساهمتها في مجالات اختصاصها ، في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛

٢- توصي بأن ينظر ، أثناء اجتماعات الأمين العام للأمم المتحدة الدورية مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة الوارد ذكرهم في الفقرة ٤ من قرارها ١٨٨/٣٨ بـ" ، في مسألة وضع خطة لتنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة في ميدان نزع السلاح ؛

٣- ترجيو من الأمين العام أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة فسي دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك معلومات عن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛

٤- تقرر أن تدج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين بنداً بعنوان " مساهمة الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛ تقرير الأمين العام " .

• A/39/544 (٤)

• A/39/492 و A/39/493 (٥)

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق

١٦- وفي ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم المشتركون في تقديم مشروع القرار ، مشروع قرار منقح ( A/C.1/39/L.34/Rev.1 ) ، انضمت اليها أيضا في تقديمه فيما بعد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية . وقد استعمل في النص المنقح ، من كلمة " مؤسسات " الواردة في الفقرة التاسعة من الديباجة ، بكلمة " منظمات " ، ومن كلمة " المؤسسات " الواردة في الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرتين ١ و ٣ من المنطوق ، بكلمة " المنظمات " .

١٧- واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤٣ المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.34/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٧ صوتا وامتناع ١٦ صوتا عن التصويت ( أنظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار ها \* ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اميها ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زافير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، سان تومسي وبرينسيبي ، سريلانكا ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، ظبون ، طانا ، فيانما ، غينيا ، الغلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المستعمون : اسبانيا ، ايرلندا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، جامايكا ، جزر البهاما ، جيبوتي ، الدانمرك ، السويد ، الصومال ، الصين ، فنلندا ، ليبيريا ، المملكة العربية السعودية ، النسا ، اليونان .

واو - مشروع القرار A/C.1/39/L.38

١٨ - وفي ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت السويد مشروع قرار ، بعنوان " البحث والتطوير العسكريان " ( A/C.1/39/L.38 ) . وقام ممثل السويد بعرض مشروع القرار في الجلسة ٣٧ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

١٩ - وفيما يخص مشروع القرار هذا ، قدم الأمين العام بياناً عن الأثر المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية ( A/C.1/39/L.76 ) .

٢٠ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.38 بتصويت سجل بأغلبية ١٣٣ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت ( أنظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار واو ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٧ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، الكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أفندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساحل العاج ، سان تومي ، صربيا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شمالي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، طانزا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، فرنسا ، الظهير ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كويتشيا الديمقراطية ، كندا ، كنيا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، مدغشقر ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المستنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، لكسمبرغ ، هولندا .

زاي - مشروع القرار A/C.1/39/L.41

٢١- في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت أوفندا ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، زائير ، سنغافورة ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، الكاميرون ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، مشروع قرار ، بعنوان "استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح" ( A/C.1/39/L.41 ) ، وانضمت اليها أيضا في تقديمه فيما بعد ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، جزر البهاما ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، ظبون ، النيجر ، وقام مثل الكاميرون بعرض مشروع القرار في الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر .

٢٢- وأحدثت اللجنة ، في جلستها ٤٣ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.41 دون تصويت ( انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار زاي ) .



حا\* - مشروع القرار A/C.1/39/L.42

٢٣- في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت استراليا ، اندونيسيا ، أوروغواي ، ايرلندا ، بنغلاديش ، جزر البهاما ، الدانمرك ، رومانيا ، سنغافورة ، السويد ، الفلبين ، فنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان ، مشروع قرار ، بعنوان " حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة " ( A/C.1/39/L.42 ) .

٢٤- واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤٤ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/39/L.42 بتصويت مسجل بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت ( أنظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار حا\* ) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي ( ٨ ) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أفغندا ، ايران ( جمهورية - الاسلامية ) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، الجزائر ، جزر البهاما ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساخل العاج ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، العراق ، عمان ، ظهون ، فانا ، فواتيمالا ، فيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كيبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كها ، كولومبيا ،

أوضح وفد موزامبيق فيما بعد أنه كان يعتزم الامتناع عن التصويت .

( ٨ )

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالطة ،  
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، سلاوى ،  
طديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،  
نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ،  
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : موزامبيق .

المتنعون : الأرجنتين ، البرازيل ، تركيا ، الصين ، فرنسا ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، الهند ،  
الولايات المتحدة الامريكية .

طأ - مشروع القرار A/C.1/39/L.55

٢٥- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت بلغاريا، وولندا، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الديمقراطية الألمانية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وفييت نام، واليمن الديمقراطية مشروع قرار، بعنوان "كبح سياق التسلح البحري: الحد من التسلح البحري وتخفيفه، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتسمل البحار والمحيطات" (A/C.1/39/L.55). وقام ممثل بلغاريا بحرض مشروع القرار فسي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦- واعتمدت اللجنة، في جلستها ٤٣ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع القرار A/C.1/39/L.55، بتصويت سجل بأغلبية ٦٨ صوتا وامتناع ٤٥ عضواً عن التصويت (انظر الفقرة ٢٩، مشروع القرار طأ١). وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٩):

المُعتمدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، اثيوبيا، الأرجنتين،

الأردن، أفغانستان، الامارات العربية المتحدة، انغولا،  
أوندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، البحرين، بلغاريا،  
بنما، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا،  
ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، توغو، تونس، جامايكا،  
الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى،  
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلاروسيا  
الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية لاو  
الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، السنغال،  
سوازيلاند، سيراليون، شيلي، العراق، فانسا، فينانا،  
غينيا، فنزولا، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوسا،  
كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، مالطة، مالي،  
مدغشقر، المكسيك، ملاوي، السلطنة العربية السعودية،  
منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، نيجيريا، نيكاراغوا، هنغاريا،  
اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغوسلافيا.

(٩) أوضح وفد أوروغواي فيما بعد أنه كان يحترم الامتناع عن التصويت.

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
أوروغواي ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ،  
الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ،  
الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المتنعون : اكوادور ، اندونيسيا ، ايرلندا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ،  
بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بوتان ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ،  
تشاد ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، جيبوتي ، رواندا ،  
زائير ، ساحل العاج ، ساموا ، سرى لانكا ، سنغافورة ،  
السودان ، سورينام ، السويد ، الصومال ، الصين ، عمان ،  
غواتيمالا ، الفلبين ، فنلندا ، فجبي ، كويتشيا الديمقراطية ،  
كوستاريكا ، ليبيريا ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، النمسا ،  
النيجر ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، اليونان .

بأ\* - مشروع القرار A/C.1/39/L.68

٢٧ - في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ،  
وتشيكوسلوفاكيا ، والسويد ، مشروع قرار ، بعنوان " حظر استحداث وانتاج وتخزين  
واستعمال الأسلحة الاشعاعية " ( A/C.1/39/L.68 ) ، وانضمت اليها أيضا في تقديمه فيما  
بعد اليابان . وقام ممثل تشيكوسلوفاكيا بعرض مشروع القرار في الجلسة ٣٧ المعقودة في  
١٤ تشرين الثاني / نوفمبر .

٢٨ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ٤١ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ،  
مشروع القرار A/C.1/39/L.68 دون تصويت ( انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار بأ\* ) .

### ثالثا - توصيات اللجنة الأولى

٢٩ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

## نزع السلاح العام الكامل

### ألف

المؤتمر الاستعراضي لأطراف اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٢/٣١ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي أحالت فيه اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى الى جميع الدول للنظر فيها وتوقيعها والتصديق عليها ، وأقرت عن أمتها في أن يكون الانضمام الى الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن ،

وان تشير الى أن الدول الأطراف في الاتفاقية اجتمعت في جنيف في الفترة من ١٠ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ لاستعراض تنفيذ الاتفاقية للتأكد من أن مقاصدها وأحكامها جار تنفيذها ،

وان تلاحظ مع الارتياح أن المؤتمر الاستعراضي خلص الى أن الدول الأطراف تتعهد بأمانة بالالتزامات التي رتبها عليها الاتفاقية (١٠) ،

وان تلاحظ أيضا أن المؤتمر الاستعراضي يرى أن الاتفاقية وأهدافها لها أهمية مستمرة وأن الصالح العام للبشرية يتطلب الحفاظ على فعاليتها في حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة كوسيلة من وسائل الحرب ،

وان تلاحظ في هذا السياق أن المؤتمر الاستعراضي قد سلم بالعاجلة الى ابقاء الفقرة ١ من المادة الأولى قيد الاستعراض والدرس المستمرين لضمان استمرار فعاليتها ،

وان تلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي أكد في اعلانه الختامي اعتقاده بأن الالتزام العالمي بالاتفاقية يعزز السلم والأمن الدوليين (١٠) ،

(١٠) انظر الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الأول لأطراف اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ( ENMOD/

وان تلاحظ بالاضافة الى ذلك أن الدول الأطراف في الاتفاقية أكدت من جديد تأييدها القوي للاتفاقية وإخلاصها المستمر لمبادئها وأهدافها والتزامها بتنفيذ أحكامها على نحو فعال ،

١ - تحيط علما بالتقييم الايجابي الذي أجراه المؤتمر الاستمراري لأطراف اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى عن فعالية الاتفاقية منذ سريان مفعولها ، على نحو ما ورد في إعلانها الختامي ؛

٢ - تطلب الى جميع الدول الامتناع عن استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ؛

٣ - تكرر تأكيد أملها الصريح في أن يكون الانضمام الى الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن .

بـ

### دراسة عن جميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٩٩/٣٧ وواوالمؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ الذي قررت فيه أنه ينبغي اجراء دراسة لاستعراض واستكمال الدراسة الشاملة عن جميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية (١١) وذلك في ضوء المعلومات والخبرة المتجمعة منذ عام ١٩٧٥ ،

وان تشير أيضا الى أنها رجت من الأمين العام أن يجري هذه الدراسة بمساعدة فريق مخصص من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، وأن يقدمها للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٨٨/٣٨ ط١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ الذي رجت فيه من الأمين العام أن يحيل الى فريق الخبراء

(١١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.I.7 .

الحكوميين كل الوثائق ذات الصلة المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، بالإضافة الى محاضر المناقشة المتعلقة بمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، لينظر فيها ويقوم بتحليلها ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام (١٢) ، العرفق به رسالة من رئيس فريق الخبراء الحكوميين ، يبلغ فيها الأمين العام بأن الفريق لم يتمكن من انهاء الدراسة في الفترة الزمنية التي أتاحت له ، وأن الخبراء يرون أنه يمكن اتمام العمل لو امتدت الفترة الزمنية المخصصة للدراسة ؛

٢ - ترجى من الأمين العام أن يواصل الدراسة وأن يقدم التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ؛

٣ - ترجى من الأمين العام أن يحيل الى فريق الخبراء الحكوميين كل الوثائق ذات الصلة المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، بالإضافة الى محاضر المناقشة المتعلقة بمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، لينظر فيها ويقوم بتحليلها .

جيم

### دراسة عن نزع السلاح التقليدي

#### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها السابقين اللذين وافقت فيهما ، في جملة أمور ، على اجراء دراسة لجميع جوانب سياق التسلح التقليدي ولنزع السلاح فيما يتمثل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة ، يضطلع بها الأمين العام بمساعدة فريق من خبراء مؤهلين يقوم بتعيينهم على أساس جغرافي متوازن ،

وان تشير الى المناقشات التي جرت أثناء الدورتين الموضوعيتين لهيئة نزع السلاح ، المعقودتين في عام ١٩٨١ و عام ١٩٨٢ بشأن النهج العام حيال الدراسة وهيكل هذه الدراسة ونطاقها ، والتي تمخضت عن وضع مبادئ توجيهية متفق عليها للدراسة ،

وان تشير أيضا الى قرارها ١٨٨/٣٨ ألف المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي أحاطت فيه علما بتقرير الأمين العام عن الحالة (١٣) ورجت فيه من الأمين العام مواصلة الدراسة وتقديم التقرير النهائي الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام الذي يتضمن الدراسة ،

١ - تحيط علما مع الارتياح بالدراسة المتعلقة بجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة الذي أعده الأمين العام ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ولفريق الخبراء المعني بجميع جوانب سباق التسلح التقليدي ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة الذي ساعده في اعداد الدراسة ؛

٣ - تعرض مع الثناء الدراسة ونتائجها على أنظار جميع الدول الأعضاء ؛

٤ - تدعو جميع الدول الأعضاء الى ابلاغ الأمين العام بآرائها فيما يتعلق بالدراسة في أجل لا يتجاوز ٣١ أيار/ مايو ١٩٨٥ ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لاستتساخ الدراسة بوصفها منشورا من منشورات الأمم المتحدة وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن ؛

٦ - ترجو من الأمين العام أن يعدّ تقريرا يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين يتضمن آراء الدول الأعضاء الواردة فيما يتعلق بالدراسة .

دال

### تجميد الأسلحة النووية

ان الجمعية العامة ،

ان تعرب عن شديد جزعها ازا استمرار وتكثيف سباق التسلح النووي الذي يزيد على نحو خطير من خطر الحرب النووية ،



وان تدرك أن المزيد من تكديس وتحسين الأسلحة النووية ليس خطيراً  
فحسب بل أيضاً لا معنى له ،

وان تضع في اعتبارها المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الدول الحائزة  
للأسلحة النووية عن حفظ السلم العالمي ومنع الحرب النووية ،

وان تشير الى قراراتها السابقة الداعية الى تجميد الأسلحة النووية كما  
وكيفا على السواء ،

وان تشير أيضاً الى أنها قد أعربت في عدة مناسبات عن اعتقادها الراسخ  
بأن الظروف الحالية هي أكثر ما تكون ملائمة لهذا التجميد ،

وان تلاحظ التأييد واسع النطاق للإعلان الصادر عن رؤساء دول وحكومات  
ستة بلدان في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ (١٤) ، والذي تضمن نداءً الى الدول  
الحائزة للأسلحة النووية بايقاف تجارب وانتاج ووزع الأسلحة النووية ووسائل ايمانها  
للهدف ،

وان تأسف بالغ الأسف لأن بعض الدول النووية لم تستجب بشكل ايجابي  
لندائها ذات الصلة أولندائها دول الأخرى ومقترحاتها التي قدمت مرارا  
خلال السنتين الماضيتين ،

واقتراناً منها بأن تجميد الأسلحة النووية من شأنه أن يرفع مستوى الثقة  
فيها بين الدول ، وخفف حدة التوتر الدولي ، وخلق جوّاً ملائماً لتحقيق تخفيضات  
كبيرة في الترسانات النووية ،

واقتراناً منها أيضاً بأن الكفاح من أجل تحقيق هذه التخفيضات على أساس  
المساواة في الأمن حتى الوصول الى الازالة الكاملة للأسلحة النووية يجب أن يصبح  
قاعدة ملزمة لسلوك الدول الحائزة للأسلحة النووية ،

١ - تعيد تأكيد نداءها الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية  
بأن تجميد ، ابتداءً من تاريخ معدّد ، ترساناتها النووية على نطاق عالمي وتحت  
نظام تحقق مناسب طبقاً لما نص عليه قرارها ٢٦/٣٨ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٨٣ ؛

٢ - تحت مرة أخرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
والولايات المتحدة الأمريكية ، اللذين يملكان أكبر الترسانات النووية ، على أن  
يجتددا أولا وفي آن واحد ، أسلحتها النووية على أساس ثنائي ، وذلك على سبيل  
ضرب المثل لسائر الدول النووية ؛

٣ - تؤمن ايمانا قويا بأنه يجب أن تقوم بقية الدول الحائزة للأسلحة  
النووية ، بعد ذلك وأسرع ما يمكن بتجميد أسلحتها النووية ؛

٤ - تشدد على الضرورة الملحة لتكثيف الجهود الرامية الى الوصول  
بسرعة الى اتفاقات بشأن الحد بصورة كبيرة من الأسلحة النووية وتخفيضها وتخفيضها  
جزريا بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في ازالتها كلية .

هـ

مساهمات الوكالات المتخصصة والمنظمات والجراح الأخرى  
الداخلية في منظومة الأمم المتحدة في خدمة قضية الحد  
من الأسلحة ونزع السلاح

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨٨/٣٨ بتاريخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،  
ان تؤكد من جديد ان للأمم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، دورا رئيسيا ومسؤولية  
أساسية في ميدان نزع السلاح ، وعلى ذلك ينبغي لها أن تقوم بدور أكثر نشاطا  
في هذا الميدان ،

وان تؤكد من جديد أيضا دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفلا وحيدا للتفاوض  
المتعدد الاطراف في ميدان نزع السلاح ،

وان تؤكد مرة أخرى العلاقة الوثيقة بين الأمور المتعلقة بالأمن الدولي ونزع  
السلاح ، والاهتمام بالتعاون الوثيق بين وحدات الأمانة العامة التي تتناولها ،

واقترانا منها بأنه ينبغي الاستفادة بفعالية بكل السبل الممكنة في خدمة قضية  
منع نشوب الحرب ولا سيما الحرب النووية ، وتحقيق نزع السلاح ،

وان تؤكد من جديد كذلك الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ،

واقترانا منها بأن نزع السلاح سيساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
الفعالة لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية ، وذلك بالمساهمة في تقليل أوجه  
التفاوت الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفي اقامة النظام  
الاقتصادي الدولي الجديد على أساس العدالة والانصاف والتعاون ، وفي سبيل حل  
المشاكل العالمية الأخرى ،

واقترانا منها أيضا بأن هناك علاقة وثيقة بين تنمية التعاون الدولي في مختلف  
المجالات ، مثل التجارة ، والتنمية الاقتصادية ، واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ،  
والحماية البيئية ، والصحة ، ومنع نشوب الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وبين تحقيق  
الحد من الأسلحة ونزع السلاح ،

وان تحيط علما بمختلف الأنشطة التي تقوم بها منظمات ووكالات الأمم المتحدة  
بمقتضى قرارها ١٨٨/٣٨ بتاريخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإن تحيط علما أيضا بالأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والمنظمات والهراج الأخرى في إطار الحملة العالمية لنزع السلاح والاحتفال بأسبوع نزع السلاح ، التي تتمكّن في تقارير الأمين العام ذات الصلة (١٦) ،

وإن تحيط علما بتقرير لجنة الهراج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والعشرين (١٧) ،

- ١ - تعيد تأكيد دعوتها إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات والهراج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تزيد من توسيع نطاق مساهمتها ، في مجالات اختصاصها ، في خدمة قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛
- ٢ - توصي بأن ينظر ، أثناء اجتماعات الأمين العام الدورية مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة الوارد ذكرهم في الفقرة ٤ من قرارها ١٨٨/٣٨ ، في مسألة وضع خطة لتنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة في ميدان نزع السلاح ؛
- ٣ - ترجس من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك معلومات عن الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والمنظمات والهراج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛
- ٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين البند المعنون " مساهمة الوكالات المتخصصة والمنظمات والهراج الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح " ؛ تقرير الأمين العام " .

وإذ

البحث والتطوير العسكريان

ان الجمعية العامة ،

إن تشير إلى القرار ٣٧/٩٩ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي رجحت فيه من الأمين العام أن يقوم ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بإجراء دراسة شاملة عن الاستخدام العسكري للبحث والتطوير ،

(١٦) A/39/492 و A/39/493 .

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الطحق رقم ٣٨

١ - تحيط علما بتقرير (١٨) الأمين العام المتضمن لرسالة رئيس فريق الخبراء المعني بالبحث والتطوير العسكريين التي يبلغ فيها الأمين العام أنه ، بالرغم من احراز تقدم كبير في اعداد التقرير ، ما زالت هناك بعض القضايا التي تتطلب حلولا ، وأنه بعد التشاور بين الخبراء ، يرجى تمديد الفترة الزمنية للدراسة بغية تمكين الفريق من حل هذه القضايا ، وتقديم تقريره النهائي في الوقت المناسب الى الدورة الأربعين للجمعية العامة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يواصل الدراسة ، واضعا في اعتباره الوفورات التي قد تتحقق من اعتمادات الميزانية الحالية ، وأن يقدم التقرير النهائي الى الجمعية في دورتها الأربعين .

زاي

استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح

ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها ان صيانة السلم والأمن الدوليين هي المقصد الأساسي للأمم المتحدة ،

وان تعيد تأكيد اقتناعها بأن السلم الحقيقي والدائم لا يتحقق الا من خلال التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والتخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة بالاتفاق الدولي والقدرة المتبادلة ، مما يفضي في نهاية المطاف الى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ،

وان يساورها بالغ القلق اذا استمر سباق التسلح دون هوادة ، وتزايد النفقات العسكرية ،

وان تدرك الحاجة الى استعمال الموارد التي تنفق في سباق التسلح من أجل الأغراض الانشائية البنائة ، لا سيما في البلدان النامية ،

وان تعيد تأكيد اقتناعها بأن عملية نزع السلاح تمن مصالح الأمن الحيوية لكل الدول ، وأن على الدول جميعا الاهتمام بصورة نشطة بتلك العملية والمساهمة فيها ،

وان تعهد التأكيد أيضا ، على أن الامم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، لها دور رئيسي  
وطبها مسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح ،

وان تأسف لعدم احراز تقدم جوهري في ميدان نزع السلاح ، لا سيما في السنوات  
الأخيرة ،

وان تسلم بالحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير موضوعية لمنع حدوث أى تدهور في  
أمن الدول وللشروع في عطية نزع السلاح الحقيقي التي تأخرت كثيرا عن موعدها ، لا سيما  
في الميدان النووي ،

وان تسلم كذلك بضرورة قيام الأمم المتحدة ، لدى اضطلاعها بدورها الرئيسي  
ومسئوليتها الأساسية في مجال نزع السلاح ، بدور أنشط في ميدان نزع السلاح وفق  
لمقصدتها الأساسي بموجب الميثاق وهو صيانة السلم والأمن الدوليين ،

وان تشير الى قرارها ١٠/٣١ المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ،  
الذي قررت بموجبه ، ضمن جملة أمور ، ان تبقى مسألة تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان  
نزع السلاح قيد الاستعراض المستمر ،

١ - تدعو جميع الدول الى موافاة الأمين العام ، في موعد لا يتجاوز ١ نيسان /  
ابريل ١٩٨٥ ، بأرائها واقتراحاتها فيما يتعلق بالطرق والوسائل التي يمكن للأمم المتحدة  
أن تمارس بواسطتها دورها الرئيسي ومسئوليتها الأساسية بمزيد من الفعالية في ميدان  
نزع السلاح ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يحيل تلك الآراء والاقتراحات الى هيئة نزع  
السلاح قبل انعقاد دورتها الموضوعية في عام ١٩٨٥ ؛

٣ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تجرى ، في دورتها الموضوعية في عام  
١٩٨٥ ، على سبيل الأولوية ، استعراضا شاملا لدور الأمم المتحدة في ميدان نزع  
واضحة في الاعتبار ، ضمن أمور أخرى ، آراء واقتراحات الدول الاعضاء بشأن هذا  
الموضوع ؛

٤ - ترجو كذلك من هيئة نزع السلاح أن تقدم تقريرها عن الموضوع ، بما في  
ذلك النتائج والتوصيات والمقترحات حسب الاقتضا ، الى الجمعية العامة في دورتها  
الأربعين ؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين المند المعلنون  
" استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ؛ تقرير هيئة نزع السلاح " .

ها .

## حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

### ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٩١/٣٣ حاء المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٧/٣٤ دال المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٦/٣٥ حاء المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٩٧/٣٦ زاي المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، و ٩٩/٣٧ هاء المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٨/٣٨ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، التي رجعت فيها من لجنة نزع السلاح (١٩) أن تقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل تنفيذ برنامج العمل الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (٢٠) ، الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، ومن عطاها المتعلق بالبند المعنون " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " ، بالنظر الى وجه الاستعجال في مسألة وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن تبقى الجمعية العامة على علم بما تحسره من تقدم في نظرها في تلك المسألة ،

وان تلاحظ ان جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٤ تضمن البند المعنون " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " وان برنامج عمل المؤتمر لكلا جزأى دورته المعقودة في عام ١٩٨٤ تضمن البند المعنون " وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي " ،

وان تشير الى ما قدم من مقترحات وما أدلى به من بيانات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذين البندين ،

وان ترى ان وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والقيام تدريجياً بتحويل ونقل المخزون من هذه المواد الى الاستخدام في الأغراض السلمية سيكونان خطوة هامة نحو وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ،

(١٩) اعتباراً من ٧ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، اطلق على لجنة نزع السلاح اسم مؤتمر نزع السلاح .

(٢٠) القرار د - ١ / ٢٠ .

.../...

وإن تری أن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية سيكون أيضا أحد التدابير الهامة الرامية الى تسهيل منسج انتشار الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية ،

ترجى من مؤتمر نزع السلاح أن يقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل عمله المتعلق بالبنء المعنون " الأسلحة النووية من جميع الجوانب " ، بتابعة نظره في مسألة وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن يبقى الجمعية العامة على طم بما يحرزه من تقدم في نظره في تلك المسألة .

طء

كبح سباق التسلح البحرى : الحد من  
التسلح البحرى وتخفيضه ، وتوسيع تدابير  
بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٨٨/٣٨ واو ، المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر

١٩٨٣ ،

واقترناؤها بأنها بأن جميع سبل سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، ينبغي أن تشطبها بصورة فعالة جهود وقف هذا السباق وعكس اتجاهه ،  
وان يلقبها التهديد المتزايد للسلم والأمن الدولى والاستقرار العالمى الذى يحدثه التصعيد المستمر لسباق التسلح البحرى ،

وان يثير جزعها الاستعمال المتكرر بصورة متزايدة للأساطيل البحرية وغيرها من التشكيلات البحرية من أجل استعراض القوة أو استخدائها ، ويوصف ذلك وسيلة للضغط على دول ذات سيادة ، ولا سيما الدول النامية ، والتدخل في شؤونها الداخلية والقيام بأعمال العدوان والتدخل المسلح والحفاظ على بقايا النظام الاستعمارى ،

وان تدرك ان تزايد وجود الأساطيل البحرية وتكثيف الأنشطة البحرية لبعض الدول في مناطق النزاع أو بعيدا عن شواطئها يصعدان التوتر في هذه المناطق ومن الممكن ان يثيرا تأثيرا ضارا على أمن الممرات البحرية الدولية خلال هذه المناطق وعلى استغلال الموارد البحرية ،



وان هي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن القيام بخطوات عاجلة لكبح جماح المجابهة العسكرية في البحر سيكون اسهاما كبيرا في الحلولة دون اندلاع الحرب ، وخاصة الحرب النووية وفي تعزيز السلم والأمن الدولي ،

وإدراكا منها للمبادرات الجديدة والمقترحات الطموسة للاضطلاع بتدابير متفق عليها تهدف الى الحد من الأنشطة البحرية ، والحد من التسليح البحري وتخفيفه وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ،

وان تؤكد مرة أخرى أهمية اتخاذ تدابير مناسبة ذات طابع اقليمي ، مثل تنفيذ اعلان منطقة المحيط الهندي منطقة سلم ( ٢١ ) وتحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون ،

وان تؤكد من جديد مرة أخرى أن البحار والمحيطات ، نظرا لما لها من أهمية حيوية للبشرية ، ينبغي أن يقتصر استخدامها على الأغراض السلمية ،

وان تحيط علما بتقرير الأمين العام ( ٢٢ ) الذي يتضمن ردود الدول الاعضاء ، ومنها دولة بحرية رئيسية ، بشأن طرائق المفاوضات ، وكذلك الأفكار المحددة المختلفة والمقترحات الجديدة المتعلقة بالتدابير المشتركة لكبح سباق التسليح البحري والأنشطة البحرية ،

وان تلاحظ مع الارتياح أن الرأي السائد الذي أعرب عنه في هذه الردود يؤيد بقوة البدء في وقت مبكر ، في مفاوضات تهدف الى كبح سباق التسليح البحري والأنشطة البحرية ، وتعزيز الثقة والأمن في البحار وتخفيض التسليح البحري ،

١ - تناشد مرة أخرى ، جميع الدول الاعضاء ، لا سيما الدول البحرية الرئيسية ، ان تمتنع عن توسيع أنشطتها البحرية في مناطق النزاع والتوتر ، أو بعيدا عن شواطئها ؛

٢ - تعيد تأكيد تسليمها بالحاجة الماسة للبدء في مفاوضات بمشاركة الدول البحرية الرئيسية ، خصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والدول المهتمة الأخرى بشأن الحد من الأنشطة البحرية ، والحد من التسليح البحري وتخفيفه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات ، لا سيما المناطق ذات الممرات البحرية الدولية الأكثر ازدحاما أو المناطق التي يكون احتمال نشوء حالات النزاع فيها مرتفعا ؛

( ٢١ ) القرار ٢٨٢٢ ( د - ٢٦ ) .

( ٢٢ ) A/39/419 .

- ٣ - تدعو الدول الاعضاء ، ولا سيما الدول البحرية الرئيسية ، الى النظر في امكانية عقد مشاورات مباشرة ، ثنائية أو/ومتعددة الأطراف ، بغية التحضير للبيد في مثل هذه المفاوضات في موعد مبكر ؛
- ٤ - تدعو الدول الاعضاء ، وخاصة تلك التي لم تنقل للأمين العام بمسألة آرائها بشأن طرائق عقد المفاوضات المشار اليها أعلاه ، الى أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز نيسان/ابريل ١٩٨٥ ؛
- ٥ - ترحب من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في هذه المسألة وأن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا عنها في دورتها الأربعين ؛
- ٦ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين بندا بعنوان "كبح سباق التسلح البحري ؛ الحد من التسلح البحري وتخفيضه ، وتوسيع تدابير بناء الثقة لتشمل البحار والمحيطات" .

بأ

### حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية

#### ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٨٨/٣٨ دال المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ،

- ١ - تحيط علما بذلك الجزء الذي يتناول مسألة الأسلحة الاشعاعية ، من تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين (٢٣) ، ولا سيما بتقرير اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الاشعاعية وتوصيتها بأن يقوم مؤتمر نزع السلاح ، نظرا لعدم تحقيق ولاية اللجنة ، باعادة انشاء اللجنة المخصصة المعنية بالأسلحة الاشعاعية في بداية دورته لعام ١٩٨٥ ؛

(٢٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الطحق

رقم ٢٧ (A/39/27) .

- ٢ - ترجوا من مؤتمر نزع السلاح أن يواصل مفاوضاته بشأن الموضوع بغية الانتهاء ، بصفة عاجلة ، من أعماله التي ينبغي عرض نتائجها على الجمعية العامة في دورتها الأربعين ، مع مراعاة جميع الاقتراحات المقدمة الى المؤتمر تحقيقا لهذه الغاية ؛
- ٣ - ترجوا من الأمين العام أن يحيل الى مؤتمر نزع السلاح جميع الوثائق المعنية المتصلة بمناقشة الجمعية العامة لكل جوانب القضية في دورتها التاسعة والثلاثين ؛
- ٤ - تقرر ادراج البند المعنون " حظر استحداث و انتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين .

-----